واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر من مدخل مُؤشّر التنمية البشرية
The reality of the economic development in Algeria from the entrance of the human development indicator

تاريخ الارسال: 10/04/2017 تاريخ القبول: 03/06/2017

أحمد دبيش
جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
ahmedebieche@gmail.com

مروة بوقدوم
جامعة البليدة2
marwa_bkdm@yahoo.fr

ملخص:
تتناول هذه الورقة البحثية واحدة من أهم القضايا الاقتصادية وأكثرها تعقيدا-قضية التنمية، مُسلّطة الضوء على مفهومها، أهدافها وأدوات أو مُؤشّرات قياس مستويات تحقُّقها.

الكلمات المفتاحية: التنمية، النمو، التنمية البشرية

Abstract :

This research paper discusses one of the important and most complicated economic issues. The development issue, light is shed on its concept, goals and tools or the indicators of its realization levels.

Key words: Development, the growth, Human Development

مقدّمة

طرح البروفيسور "دودلي سيزر" تساؤلاً جوهريا حول معنى التنمية، يقول فيه "السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو ماذا حدث بالنّسبة للفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل؟. إذا كانت الثلاثة قد انخفضت من مستويات عالية، فإنّ عملية التنمية من دون شك محل اهتمام، أما إذا أزداد أكثر أيًا منها، فمن المستغرب أن نُسمّي ذلك تنمية حتى وإن كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يساوي الضّعفين".

في نفس السياق يضيف البروفيسور "إدغار أوبينس" "لقد تمّت معالجة التنمية من قبل الاقتصاديين على أنها مجرد تمرين في الاقتصاد التطبيقي دون أن تتعلق بالأفكار السياسية أو تكوين الحكومات أو دور الأفراد في المجتمع. إننا في حاجة لدمج السياسة مع النظرية الاقتصادية ليس فقط لاعتبارها أسلوبًا للمجتمعات المعاصرة، بل أيضا لتكون أكثر إنتاجية، مع أنّ تنمية البشر أهم من تنمية الأشياء".[1]

[1] ـ محمد شريف بشير، التنمية من الكم إلى الإنسان: www.islmonline.net

التنمية باعتبارها أداة وهدف، تستهدف التّطوير والتّغيير البنياني للمجتمع في أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، والتنظيمية باتّجاه تحسين مستوى معيشة أفراده بشكل مستمر ومستدام، تتناولها هذه الورقة البحثية في ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

المحور الثاني: مؤشرات التنمية ومعايير تصنيف البلدان

المحور الثالث: مؤشر التنمية البشرية مقياساً لمستوى التنمية في الجزائر

المحور الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

رغم أنّ التنمية الاقتصادية تنصرف إلى كونها مفهومًا كميًا وكيفيًا دال على التطوير أو التغيير البنياني للمجتمع في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية باتجاه تحسين مستوى معيشة أفراده بشكل مستمر ومستدام، إلاّ أنّ ثمة تداخل بينها وبين النمو الاقتصادي، يجعل الدارسين أحيانا يختلفون حول حدود الفصل بين الاثنين.

أولا: ما بين النمو الاقتصادي والتنمية

عكس ما كان عليه الأمر سابقا بشأن الميل إلى حصر مفهوم التنمية في إطاره الاقتصادي فقط، ومنه اعتبار النمو الاقتصادي بمثابة المُؤشّر الوحيد لقياس مستواها، تطور هذا المفهوم، بأن أصبح مرتبطا بإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، من غداء، سكن، صحّة، تعليم، وعمل، إلى جانب الحاجات الثانوية أو المعنوية المرتبط بتحقيق الذّات بالإنتاج، والشعور بالكرامة والأمن وغيرها.

أي أنّ مفهوم التنمية أصبح أوسع وأشمل مقارنة بمفهوم النمو الاقتصادي، باعتبارها تهدف بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق الأهداف الأساسية والثانوية لأفراد المجتمع.[2] إضافة إلى أنّ النمو تلقائي يحصل مع الزمن، في حين تستوجب التنمية تدخلا وتوجيها من الدولة.

أي أنّ النمو الاقتصادي يتضمّن بالأساس نمو الناتج الوطني فقط، بينما تعنى التنمية إضافة إلى نمو الناتج حصول تغييرات وتطويرات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ما يعني أنّ النمو يتحقق في مجتمع جرت فيه هذه التغييرات في فترات سابقة كما هو الحال في الدول المتقدمة حاليا. أي الحاجة إلى حدوث نمو في الناتج دونما حاجة إلى أن يرافق ذلك تغييرات إضافية طالما أنها سبق وأُحدثت. في حين يعتبر إجراء مثل هذه التغييرات أمرا ضروريا في حالة التنمية بالدول النامية، لتحقيق الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد في أبعاده الثلاثة سالفة الذكر؛ الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.[3]

بمعنى، أن النمو الاقتصادي يمكن حصوله دون أن تصاحبه تغيُّرات في توزيع الدخل والثّروة، أي حتى مع استمرار حدّة التفاوت في توزيعهما. في حين لا يمكن تصوُّر حصول التنمية دون تراجع هذا التفاوت ودون إحداث تغييرات في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية من حياة أفراد المجتمع.[4] أي أنّ التنمية مفهومًا نمطيًا ينطوي على أحكام ما يجب أن يتحقّق من تحسُّن وتطوُّر في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية من حياة الناس؛ أما النمو فمفهوماً واقعياً ينحصر في

---

[2]- عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية- رؤية جديدة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1996، ص 142

[1] ـ سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة ـ المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة: سلسلة أطروحات الدكتوراه(67)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1999، ص:232-

2- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي: جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص:178

[3] ـ كامل بكري، التنمية الاقتصادية: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت1986، ص:70

استخدام الموارد لزيادة الناتج دون الاهتمام بعملية التّوزيع ولا بالآثار الجانبية الأخرى التي قد تُرافق ذلك.

ثانيا: أهداف التنمية: إذا كان ثمّة اختلاف بشأن مفهوم التنمية، فإنّه يزول حين يتعلّق الأمر بهدفها العام المتمثل أساسا فيما يلي:[5]

1-زيادة الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني الحقيقي أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها بالدول النامية. وذلك أنّ الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، يتمثل في فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها مقابل معدلات النمو السكاني المرتفعة.

2-تحسين مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من خلال سياساتها الإنمائية المعتمدة. ومرد ذلك أنّه من غير الممكن توفير الضروريات المادية وغير المادية للحياة دون أن يرتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بتحسُّن مستوى معيشة الأفراد.

3-تقليل التفاوت في الدخل والثروة: أبرز ما يميّز الاقتصاديات النامية، التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة. إذ تستحوذ قلة من أفراد المجتمع على القسط الأكبر من موارد البلد، مقابل حصول غالبية الأفراد على المتبقي القليل منها.

هذا التفاوت يُولّد انعكاسات سلبية على الأداء الاقتصادي للبلد، ومنه على بنيانه الاجتماعي، بسبب الميل الشديد للفئات ذات النفوذ والمستحوذة على ثروات المجتمع وعائداته إلى الإنفاق الاستهلاكي الترفي بدلاً من الانفاق الاستثماري؛ وهو ما يُضيّع على اقتصاد البلد فرصة تكوين رأس المال ومراكمته.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: ثمّة أهداف أساسية أخرى للتنمية تدور حول تعديل التّركيب النسبي للاقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي. وذلك أنّ معظم هذه الاقتصاديات، إمّا أنّها أقتصاديات زراعية، وإمّا أنّها اقتصاديات استخراجية، مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر فيما يخص قطاع المحروقات.

التركيبة غير السّليمة لهذه الاقتصاديات تجعلها في غير مأمن من الصدمات المفاجئة، سواء كانت داخلية أو خارجية المصدر. ما يجعل من تحقيق التّوازن القطاعي في تكوين الناتج الوطني هدفًا استراتيجيًا لما له من أثر موجب على التّقليل من احتمال التعرُّض للصدمات أو الهزّات المفاجئة من جهة، ومن جهة أخرى لضمان الاستغلال الأمثل لثروات البلد وموارده الاقتصادية.

المحور الثاني: مؤشرات التنمية ومعايير تصنيف البلدان

يُعتمد في دراسة التنمية في أبعادها المختلفة على عوامل ومتغيرات، تساعد على الفهم الصحيح للعملية وقياس مستوياتها، تتمثل فيما يلي:

أولا: مُؤشّرات التنمية: هي مجموع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي يمكن اعتمادها في تقييم مستوى تقدُّم بلد ما نحو أهداف التنمية وغاياتها.[6] وتتمثل هذه المُؤشّرات في:

1-العوامل الاقتصادية: تتمثل في:

- المعدل السنوي لنمو السكان: يشير إلى عدد السُكّان الموجودين فعلا في منطقة معينة وفي وقت معين. ويلعب معدل خصوبة المرأة والثقافة، دورا بارزا في ارتفاع وانخفاض هذا المؤشر.

---

[6] - تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص:211.

- **دليل التنمية البشرية:** هو مؤشر مركّب يغطّي ثلاثة أبعاد لرفاه الإنسان، هي: الدخل، التعليم والصّحة. والغرض من هذا الدليل ليس إعطاء صورة كاملة للتنمية البشرية، وإنما تقديم مقياس يتجاوز الدخل.[7]
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** هو أحد الأدلة الثلاثة التي يبنى عليها دليل التنمية البشرية. ويحسب بقسمة مجموع الدخل الوطني على عدد السكان.
- **العاطلون عن العمل ومعدلات البطالة:** هم الأشخاص الدين بلغوا سن العمل ويبحثون عنه ولم يجدوه. ويحسب معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي القوة العاملة بالبلد.
- **توزيع القوى العاملة حسب قطاعات النشاط (الصناعة، الزراعة، والخدمات):** يعطى هذا المُؤشّر التوزيع النسبي لمجموع القوى العاملة على القطاعات الثلاث.
- **رصيد التعاملات الخارجية في السلع والخدمات:** هو حاصل الفرق بين إجمالي ما استورد من السلع والخدمات، وبين ما صُدّر منها خلال فترة زمنية معينة.
- **مجموع خدمة الدين:** هو حاصل تسديدات أصل الدين والفائدة التي يدفعها البلد لمجموع الدائنين إمّا نقدا وإمّا في شكل سلع و/ أو خدمات.

2-العوامل الاجتماعية: تتمثل هذه العوامل في:

- **العمر المتوقع عند الولادة:** هو عدد السنوات التي من المتوقّع أن يعيشها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفيّات السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.
- **معدّل الأمية:** يشير إلى أولئك الذين بلغوا سن الخامسة عشر سنة وأكثر، ولا يعرفون الكتابة والقراءة.
- **الإنفاق على التعليم:** يشر إلى إجمالي ما يُخصّص للإنفاق على التّعليم في أطواره المختلفة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني.
- **معدّل وفيات الرُضّع:** يعبر عن احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين تاريخ الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بين كل 1000 حالة ولادة حية.
- **معدّل وفيات الأطفال:** يُعبّر عن احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الخامسة من العمر بين كل 1000 ولادة حيّة.
- **معدّل وفيات النفساء:** يعبر عن العدد السنوي المبلغ عنه لوفيات النساء نتيجة أسباب مرتبطة بالحمل بين كل 100000 حالة ولادة حيّة.
- **معدّل الأطباء والمستشفيات:** يحسب كنسبة إلى إجمالي العدد الكلي لسكان البلد. ويقاس بقسمة عدد السكان على العدد الكلى للأطباء، وعلى عدد المستشفيات الموجودة بالبلد.
- **الإنفاق العام على الصحة:** يعبّر عن الإنفاق المتكرر من ميزانيات الحكومة، ومن القروض والمنح الخارجية، ومن صناديق التأمين الصّحي الاجتماعية، المخصّص للرعاية الصّحية.
- **عدد الأشخاص المصابون بفيروس فقدان المناعة المكتسبة(ايدز):** يؤخذ كنسبة من إجمالي تعداد السكان بالبلد.
- **ضحايا الجريمة:** هم النسبة المئوية من السكان الذين كانوا ضحايا أنواع معينة من الجرائم، أهمها السرقة، الاعتداء الجنسي والرشوة.

3- العوامل السياسية والإدارية: تتمثل أساسًا في:

- **سُكّان الحضر:** هم سُكّان المناطق المُعرّفة بأنها حضرية، المتميزون بعلاقات اجتماعية وقيم أخلاقية وإنسانية تختلف عن تلك التي نجدها في مجتمع البادية.

[7] - نفس المرجع السابق، ص:21

- **السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحّي ملائمة:** هم السُكّان الذين يقومون بتوصيل هذه المرافق بشبكة مجاري أو بنظام خزّانات تعفين، أو يستخدمون المراحيض ذات الدفق والتّصريف أو المُكوّنة من حفر بسيطة أو حفر محسّنة وذات تهوية.
- **السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسّنة:** هم الذين يستخدمون المياه الجارية في قنوات توصيل عامّة أو يستخدمونها من آبار ارتوازية بمضخة، أو من بئر محمية أو من ينبوع محمي أو من تجميع مياه أمطار.
- **نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء:** يشير إلى حصّة الفرد من الإنتاج الإجمالي الذي يشمل مجموع الطاقة الكهربائية بالبلد.
- **خطوط الهاتف الرئيسية:** تدل على عدد الذين يرتبطون بخط هاتفي مشترك.
- **المشتركون في خدمة الهاتف المحمول:** عدد الذين يستفيدون من خدمات اتصالات هاتفية لاسلكية.
- **عدد السكان الذين تقّلُ أعمارهم عن الخامسة عشر(15) سنة:** هم الذين يعيشون في الغالب على إعالة دويهم وبرفقتهم.
- **عدد السكان الذين بلغوا من العمر الخامسة والستّين(65) سنة وأكثر:** هم في الغالب فئة الذين توقّفوا عن العمل، إمّا بسبب التقاعد، أو لعجزهم الصحّي، ويحتاجون لرعاية الدولة وخدماتها الاجتماعية والمادية.
- **العلماء والمهندسون العاملون في مجال البحث العلمي:** هم الأشخاص المشتغلون بأعمال البحث والتّطوير.
- **الإنفاق العسكري:** هو مجموع نفقات الوزارات التي تهتم بتجنيد وتدريب وتأهيل الأفراد العسكريين بالإضافة إلى تكاليف بناء وشراء الإمدادات والمُعدّات العسكرية.

ثانيا: معايير تصنيف البلدان: تصنّفُ البلدان بأساليب أربعة: بحسب مستوى التنمية البشرية، بحسب الدّخل، بكونها ضمن مجموعة عالمية رئيسية، وبحسب الإقليم.[8]

1- التّصنيف وفقا لمستوى التنمية البشرية: تصنّف البلدان المدرجة في دليل التنمية البشرية في ثلاثة مجموعات بحسب الإنجاز في التنمية البشرية كما يلي:[9]

- **بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة:** يبلغ دليل التنمية البشرية فيها 0.800 وأكثر.
- **بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة:** يكون دليل التنمية البشرية فيها محصورا بين 0.500 و0.799.
- **بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة:** يكون ذلك عندما يحقق دليل التنمية البشرية فيها أقل من0.500.

2- التصنيف وفقا لمستوى الدخل: تصنّف البلدان في مجموعات حسب الدخل، بحسب تصنيفات البنك الدولي، كما يلي:

- **بلدان ذات دخل مرتفع:** هي البلدان التي يصل متوسّط الدّخل السّنوي للفرد فيها 9385 دولار أمريكي أو أكثر.
- **بلدان ذات دخل متوسط:** هي البلدان التي يكون متوسّط الدّخل السّنوي للفرد فيها محصورا بين 766 و9385 دولار أمريكي.

---

[8] - تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص: 212

[9] - أنظر الجدول رقم (01) من تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص - ص: 219 - 222

- **بلدان ذات دخل منخفض:** هي البلدان التي يكون متوسّط الدّخل السّنوي للفرد فيها 765 دولار أمريكي أو أقل.

المحور الثالث: مُؤشّر التنمية البشرية مقياسًا لمستوى التنمية في الجزائر

أحرزت الجزائر بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015 إنجازات مهمة وتطورات معتبرة، في تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها، خاصّة ما تعلّق منها بالتّعليم، الصّحة والمستوى المعيشي.

حيث احتلّت المرتبة 83 عالميا والتاسعة عربيا من مجموع 188 بلد شملها التّصنيف. ترتيباً يُعدّ الأحسن للجزائر مند بداية صدور هذا التقرير عام 1990. حيث سجّل مؤشر التّنمية البشرية الخاص بالجزائر خلال الفترة 1990-2014 تقدما بنسبة 28.2 % منتقلا من 0.574 إلى 0.736، ما يعني تقدمًا سنويًا في المتوسّط بـ 1.0 %.[10]

هذا التقدُّم تمّ تسجيله اعتبارا من التحسُّن الذي شهدته العناصر المكوّنة لمُؤشّر التّنمية البشرية. حيث انتقل مُؤشّر العمر المتوقّع عند الولادة من 66.7 سنة عام 1990 إلى 74.8 سنة عام 2014، مُسجّلاً تحسنا بـ 8.1 سنة، أي بما يعادل 12.4 %. وانتقل مُؤشّر متوسط عدد سنوات الدراسة من 3.6 سنة عام 1990 إلى 7.6 سنة عام 2014، مُسجّلاً تحسنا بـ 4.0 سنوات، أي بما يعادل 111.11 %. وانتقل بدوره مُؤشّر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي من 9772 دولار امريكي عام 1990 إلى 13054 دولار عام 2014، مُسجّلاً تحسُّنا بـ 3282 دولار امريكي، بما يعادل 33.58 %. والجدول التالي يوضّح أكثر.

الجدول(01): تطور مُؤشّر التّنمية البشرية الخاص بالجزائر 1990-2014

	قيمة مؤشر التّنمية البشرية	العمر المتوقّع عند الولادة	العدد المتوقّع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من د.و.إ بـ: م.ق.ش/دولار 2011
1990	0.574	66.7	9.5	3.6	9772
1995	0.596	68.1	9.6	4.7	8689
2000	0.640	70.2	10.7	5.9	9569
2005	0.687	72.2	12.0	6.9	11487
2010	0.725	73.8	13.6	7.6	12478
2011	0.730	74.1	14.0	7.6	12486
2012	0.732	74.3	14.0	7.6	12657
2013	0.734	74.6	14.0	7.6	12771
2014	0.736	74.8	14.0	7.6	13054

Source/Programme des Nations Unies pour le développement, rapport sur le développement humain 2015, Note d'information pour les pays concernant le rapport sur le développement humain 2015, Algérie, P3

تُظهر معطيات الجدول أنّ النتائج المحققة من طرف الجزائر في مجال التّنمية البشرية، شهدت تطوراً مطرداً طوال الفترة 1990- 2014، خاصّة بالنسبة لمُؤشّر العمر

[10]- Rapport sur le développement humain 2015, Note d'information pour les pays concernant le rapport sur le développement humain 2015, Algérie, p3

المتوقّع عند الولادة ومُؤشّر نصيب الفرد من الدّخل الوطني الإجمالي، اللذان سجلت قيمهما تحسنًا مستمرًا، وبنسب حسنة، قُدّرت بين حدّي الفترة بـ 12.4 % لمُؤشّر العمر المُتوقّع عند الولادة و33.58 % لمُؤشّر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي.

تحسّناً مستمراً، يمكن الوقوف عليه أيضا من خلال مقارنة معطيات مُؤشّر التّنمية البشرية الخاص بالجزائر مع تلك الخاصّة ببعض دول الجوار العربية وبمتوسط معطيات مجموع الدول العربية، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول(02): مُؤشّر التّنمية البشرية الخاص بالجزائر مقارنة بمُؤشّر بعض دول الجوار العربية بمتوسط مُؤشّر مجموع الدول العربية (معطيات 2014)

	قيمة مؤشر التنمية. البشرية	الترتيب العالمي في مؤشر التنمية. البشرية	العمر المتوقّع عند الولادة	العدد المتوقّع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من د. و. إ بـ: م. ق. ش/دولار2011
الجزائر	0.736	83	74.8	14.0	7.6	13054
تونس	0.721	96	74.8	14.6	6.8	10404
مصر	0.690	108	71.1	13.5	6.6	10512
المغرب	0.628	126	74.0	11.6	4.4	6850
متوسط الدول العربية	0.668	.....	70.6	12.0	6.4	15722

Source/Programme des Nations Unies pour le développement, rapport sur le développement humain 2015, Note d'information pour les pays concernant le rapport sur le développement humain 2015, Algérie, p4

يظهر من معطيات الجدول أن مُؤشّر التّنمية البشرية في الجزائر شهد تحسنًا ملحوظًا، حيث تجاوزت قيمته لعام 2015 قيمة المتوسّط المُسجّل لمجموع الدول العربية وبفارق معتبر (0.736 إلى 0.668) وتجدر الإشارة إلى أنّ تجاوز أداء الجزائر لمتوسط أداء مجموع الدول العربية في مجال التّنمية البشرية، سُجّل على مستوى ثلاثة عناصر من مجموع أربعة مُكوّنة لمُؤشّر التّنمية البشرية.

الخاتمة

تمكّنت الجزائر خلال مسيرتها التنمويّة من تحقيق إنجازات معتبرة مسّت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من حياة المواطنين، كان أبرزها استعادة التوازنات الاقتصادية الكُلّية وتحسّن الظروف المعيشية للمواطنين واستتباب الأمن وانتعاش المشهد السياسي وتحسّن الأداء الديمقراطي والتعدُّدي.

حيث يُظهر تقرير التّنمية البشرية لعام 2015، أنّ الجزائر حقّقت تطورًا ملحوظا في مجالات الصّحة، التّعليم والمستوى المعيشي. إذ انتقل مُؤشّر التّنمية البشرية من 0.574 نقطة عام 1990 إلى 0.736 نقطة عام 2014، متقدّمًا على قيمة المتوسّط المُسجّل لمجموع

الدول العربية الذي قُدّر سنة 2015 بـ 0.668 نقطة، وعلى قيمة مُؤشّرات دول الجوار العربية(مصر تونس والمغرب).

هذا الأداء وإن كان حسنًا، إلاّ أنّه لا يستجيب لتطلُّع الجزائريين إلى مستوى معيشي أحسن، يتناسب مع الإمكانات البشرية والمادية التي تتوفر عليها الجزائر، تطلّعاً يضعُ السُّلطات الجزائرية أمام تحدّيين اثنين:

- حفظ المكاسب والإنجازات المحقّقة، خاصّة ما تعلّق منها بالاستقرار الاجتماعي والأمني المدرك في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية القائمة.
- تكثيف الجهود لترسيخ روح المواطنة وتجسيد فلسفة الإشراك والتّمكين لاستغلال كل الطّاقات واستثمار كل المواهب والقدرات وتثمين كل الجهود، في سبيل تحقيق التّنمية الحقيقية-التّنمية الإنسانية الشاملة.[11]

المراجع

- محمد شريف بشير، التنمية من الكم إلى الإنسان: www.islmonline.net
- عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية- رؤية جديدة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1996
- سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة - المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة: سلسلة أطروحات الدكتوراه(67)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1999
- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي: جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006
- كامل بكري، التنمية الاقتصادية: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت1986، ص:70

- تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص:211.

- Rapport sur le développement humain 2015, Note d'information pour les pays concernant le rapport sur le développement humain 2015, Algérie, p3

[11] - الّتنمية الإنسانية هي التّنمية الرامية إلى جعل الإنسان يعيش إنسانيته كاملة غير منقوصة.